التضخم والعوامل المؤثرة فيه
(دراسة قياسية تركيا أنموذجاً 1980-2013)

د.مروان عبد المالك ذنون
استاذ مساعد
قسم الاقتصاد، جامعة الموصل
العراق

وافي سلام سليمان
باحث
قسم الاقتصاد، جامعة الموصل
العراق

المستخلص

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم، النامية والمتقدمة على السواء، وذلك لتأثيره العميق والمتشعب لكافة فئات المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة من الافراد وقطاع الاعمال والقطاع الحكومي . وقد شهدت العقود الماضية ارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم العالمية وصلت في بعض الدول إلى ضعفين او اكثر، مما أثر سلباً في تذبذب معدلات النمو الاقتصادي. الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو توضيح اسباب التضخم والعوامل المؤثرة فيه في تركيا خلال الفترة 1980-2013 . تناول الجانب النظري تحليل العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في التضخم، بينما تضمن الجانب التطبيقي استخدام العديد من الطرق القياسية الخاصة بالسلاسل الزمنية في مقدمتها التعرف على مدى استقرارية البيانات باستخدام اسلوبي PP, ADF، تبعها الكشف عن ما اذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المقدرة مستخدما تقنية جوهانسن جيسليس، ثم التعرف على العلاقة قصيرة الاجل باستخدام نموذج تصحيح الخطا العشوائي ECM، واخيرا حاول الباحث التعرف على إتجاه العلاقة السببية باستخدام طريقة كرانجر والتي تحتل مكانة مهمة جدا لواضعي السياسة الاقتصادية للتعرف على مكامن الاختناقات الاساسية في البرامج الاقتصادية المنفذة. ومن اجل التعرف على تاثير التذبذبات المالية وما تسببه من اختلالات في متغيرات الاقتصاد الكلي فقد قام الباحث باستخدام نموذج ARCH والذي يعتبر هو الافضل في هذا المجال .اهم النتائج التي توصل اليها البحث هي : ان هناك تكامل بين العوامل الداخلية والخارجية في التاثير على مستوى الاسعار وان العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة (لمنحى فلبيس) قد تحقق في تركيا.

الكلمات الدالة : تركيا، التضخم، الاقتصاد.

1. المقدمة

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم، النامية والمتقدمة على السواء، اذ يؤدي الى تأثير عميق ومتشعب على كافة فئات المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة من الافراد وقطاع الاعمال والقطاع الحكومي . وقد شهدت العقود الماضية ارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم العالمية وصلت في بعض الدول إلى ضعفين او اكثر، ما أثرت سلباً في تذبذب معدلات النمو الاقتصادي. ويحظى موضوع التضخم باهتمام واسع ليس من قبل الاقتصاديين فقط بل أيضاً من قبل الأفراد العاديين. ويرجع ذلك الى ما يسببه التضخم من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، فهو يشوه عملية تخصيص الموارد وتوزيع عشوائي للدخل والثرة في المجتمع وهذا يودي بدورة الى التأثير بشكل سلبي على الرفاه الاجتماعي.

1.1 اهمية البحث

يعتبر التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، فوجوده بشكل مستمر يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق اهم اهدافها ألا وهو الحفاظ على استقرار الاسعار، لذا فان تشخيص التضخم في اطاره النظري والتطبيقي يعطي فرص لتعميق التحليل الاقتصادي والكمي في محاولة لتحديد مسبباته ومساراته وآلية تأثيره في المتغيرات الكلية والنقدية.

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز, المجلد 8, العدد 1 (2019)
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/3/31
البريد الالكتروني للباحث : Marwan.abdulmalik@yahoo. com
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الايداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a336

1.2 مشكلة البحث

يخلق التضخم اثار سلبية على النمو الاقتصادي وتوزيع الموارد ومستويات المعيشة لأفراد المجتمع مما يجعل من تشخيص العوامل المؤثرة فيه وايجاد الحلول لها من اهم اهداف السياسة الاقتصادية.

1.3 أهداف البحث

1- تعميق البحث في محددات التضخم في تركيا خلال الفترة 1980-2013 من خلال مراجعة بعض النظريات الاقتصادية ثم بلورة معادلة التضخم وتحليلها في المدى الطويل باستخدام اسلوب التكامل المشترك، ثم تشخيص حالة عدم التوازن في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي، يتبعها دراسة الاثر والمسبب بتقدير العلاقة السببية.

2- تسليط الضوء على العوامل الداخلية والخارجية المسببة لظاهرة التضخم وقياس العلاقة السببية بينهما.

1.4 وفرضية البحث

تستند فرضية الدراسة الى ان العوامل التي تؤثر على مستوى الاسعار في تركيا هي عوامل خارجية اكثر مما هي داخلية .

1.5 منهج البحث

اعتمد البحث على منهج يجمع بين أسلوبين الأول الوصفي من أجل تحليل الجانب النظري للتضخم، والثاني كمي قياسي لقياس العلاقة بين التضخم وعدد من العوامل المؤثرة فيه مستخدماً العديد من الطرائق القياسية الحديثة المتمثلة باختبارات الاستقرارية (جذر الوحدة) ونموذج جوهانسون جليس لتحليل التكامل المشترك ثم اختبار العلاقة قصيرة الاجل والعلاقة السببية باستخدام طريقة كرانجر.

2. الجانب النظري

2.1 ماهية التضخم

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم، فمنهم من يرجعه إلى زيادة في كمية النقد المتداولة عن المعروض السلعي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، في حين يعتقد البعض أنه ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج، والبعض الآخر يعزوه إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وآخرون يعزونه إلى تغيرات التي تحدث في الاقتصاد والتي لابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار. ويرى David and Stanley انه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية لاجنبية بدلاً من الضرائب.

2.2 التضخم في المدارس الاقتصادية

2.2.1 المدرسة الكلاسيكية

مضمون هذه النظرية أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة ويحدث العكس في حالة انخفاض كمية النقود بافتراض العوامل الأخرى ثابتة، وتفترض النظرية ثبات سرعة دوران النقود والحجم الحقيقي للمبادلات، كما تفترض ان المستوى العام للأسعار هو نتيجة وليس سبب في العوامل الأخرى، ويرجع التضخم إلى الإفراط في عرض النقود، وذلك لأن زيادة الإصدار النقدي، ينجم عنها زيادة الضغط على الموارد ثم ارتفاع في مستويات الأسعار، ويترتب على زيادة عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفاض في قيمتها أي حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار، والعكس بالعكس. (Speight, 1965, 424)، وتاخذ هذه النظرية الشكلين الأولى هي صورة المبادلات التي صاغها ارفنج فشر والتي تهتم بعرض النقود والثانية هي صورة الأرصدة النقدية التي صاغها الفريد مارشال ثم بيجو (مدرسة كامبردج) والتي اهتمت بالطلب على النقود (الروبي، 1973، 49).

2.2.2 النظرية الكينزية

يعتقد الكنزيون ان السياسة المالية والنقدية المقيدة يمكن ان تنخفض معدلات التضخم، ولكنهم يعتقدون ايضاً انها سوف تأخذ وقتاً طويلاً جداً لكي تؤدي دورها بنجاح وان العمالة والناتج سوف يكونان تحت مستوياتها التوازنية في الاجل الطويل، ويخلصون الى ان تخفيض التضخم من خلال استخدام سياسة مالية ونقدية مرنة يعد مكلفاً للغاية، لذلك فهم يؤيدون استخدام سياسات اخرى تندمج مع سياسات مالية ونقدية اقل توسعاً مثل برامج ترشيد الاسعار والاجور والرقابة عليها من خلال نظام ضريبي مرن يمكن ان يدعم استقرار الاسعار وتحقيق معدل تضخم اكثر انخفاضاً وتخفيض التكاليف المرتبطة باستخدام كلا السياستين. (بالرقي، 2006، 199).

2.2.3 المدرسة النقدية

وترأس هذه المدرسة ميلتون فريدمان (Milton Friedman) الذي أعلن مخالفته لمنحنى فيليبس الكينزي حيث يرى في تفسيره للتضخم بأنها ظاهرة نقدية، نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، كما رفض كذلك دور الأجور والنفقات في

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a336

تغير الأسعار ومستوى البطالة على المدى الطويل، وتركز النظرية على الطلب على النقود إذ تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال التغيرات التي تطرأ على الطلب على النقود (الخنجر، 2010، 34).

2.2.4 المدرسة الهيكلية

تزعم هذه النظرية الاقتصادي راؤول بريش من أمريكا اللاتينية والتي حاول من خلالها دراسة العلاقة بين درجة تخلف الاقتصاد ومدى حساسيته للتعرض للتضخم حيث اكد انه عندما تحدث زيادة مبدئية في الأسعار ناجمة عن الاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول النامية حتى تصبح هذه الزيادة بداية لحركة تراكمية مستمرة وهذا يعني أن العوامل الهيكلية هي الأساس في حدوث ظاهرة التضخم، بينما يكون للعوامل النقدية والمالية دوراً ثانوياً._وان هذا التضخم يحدث في البلدان النامية نتيجة لتغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي حتى لو لم يكن الطلب الكلي مفرطا بالإضافة إلى وجود قطاعات اقتصادية تكون الأجور والأسعار فيها مرنة ارتفاعاً وغير مرنة انخفاضاً وإذا ما انخفض الطلب الكلي فان التغير في تركيب الطلب أمر طبيعي وضروري في اقتصاد ديناميكي لابد انه ينتج عنه تغير مستمر في أذواق ورغبات المستهلكين وهذا يتطلب تغيراً مستمراً في توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويتطلب مرونة في عرض هذه الموارد وقابلية تامة نسبياً في الحركة قطاعياً وجغرافياً ومرونة الأسعار والأجور وهي شروط يصعب تحقيقها في الاقتصادات النامية مما يؤدي إلى بقاء الأسعار مرتفعة حتى في حالة انخفاض الطلب الكلي، فإذا حدث ارتفاع في الطلب الكلي في قطاع معين انعكس على باقي القطاعات مما يخلق تضخما لولبيا (عبد الفضيل، ، 2000، 13).

2.2.5 مدرسة التوقعات العقلانية

يعود أصل نظرية التوقعات الرشيدة (العقلانية) الى جون موث (J. Muth) وطورها كل من توماس سرجنت وروبرت لوكاس، الذين يركزون على مبدأ السلوك العقلاني للحصول على المعلومات ومعالجتها لتكوين التوقعات، وتستند النظرية الى فرض بسيط مؤداه أن كل وحدة اقتصادية تبني سلوكها الاقتصادي على أفضل النتائج بما تملكه من موارد وهي الفرضية نفسها التي تستند اليها نظرية توازن المستهلك ونظرية توازن المنتج في التحليل الاقتصادي، وفي كافة الأحوال يفترض أن يكون هناك رشدُ في السلوك الذي يدفع الأنسان الى تعظيم المنافع الى أقصى حد ممكن والى تقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن. لقد أشار اقتصاديو هذه النظرية الى أهمية عنصر التوقعات في حركة الاقتصاد بل وأخذ عنصر التوقعات أهمية خاصة حيث أن الطلب الكلي الفعال هو طلب متوقع، ويختلف المدافعون عن وجهة نظر التوقعات الرشيدة مع الكنزيين والنقديين فهم يعتقدون انه ليس هناك احلال متبادل بين التضخم والبطالة حتى في الاجل القصير. (جورتيني، 1999، 463) و(المصلح، 2003، 88).

2.3 الدراسات السابقة

استخدمت دراسة Metin (1995) سلسلة زمنية طويلة تمتد من 1884 – 1988 لتحليل ظاهرة التضخم في تركيا أخذا بنظر الاعتبار عدة عوامل اقتصادية كمصادر التضخم، ومنها عوامل دفع التكاليف والعوامل المالية، وخلصت الدراسة إلى أن العوامل المالية مثل عرض النقود تؤثر في مستوى التضخم في تركيا ولكن هذا التاثير يكون فقط في المدى القصير، في حين لا يوجد تأثير لعوامل دفع التكاليف (مثل الأجور)، وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من مستوى الأسعار الى سعر صرف الليرة، وناقشت الدراسة التحولات الهيكلية التي أدت إلى ارتفاع مستوى التضخم في الاقتصاد التركي. سلطت دراسة Lim and Papi (1997) الضوء على محددات التضخم في تركيا، مستخدمة بيانات السلاسل الزمنية 1970 – 1995 ومطبقة اختبارات التكامل المشترك كوسيلة لتقدير اتجاهات العلاقة طويلة الاجل، وأظهرت النتائج أن عرض النقد، والأجور، وأسعار الصادرات وأسعار الواردات لها تأثير إيجابي في مستوى الأسعار المحلية، وأن سعر الصرف يمارس تأثير معكوس على مستوى الأسعار المحلية. في حين أبرزت دراسة(Khan and Ahmad 2007) أهم العوامل التفسيرية لاتجاهات التضخم في باكستان مستخدماً بيانات السلاسل الزمنية 1972-2005، مستعينة بطريقة المربعات الصغرى في التقدير، واهم ما توصل اليه التحليل هو : أن الاقتراض القطاع الحكومي والطلب الحقيقي للاقتراض من القطاع الخاص وأسعار الواردات ومعدل الصرف والضرائب الحكومية والرقم القياسي العام لأسعار المستهلك هي أهم العوامل التي توثر في التضخم. بينما استخدمت دراسة Brieuc and Santiago (2008) منهجين للتحليل لفَهْم ديناميكية التضّخمِ في البرغواي وهما نظرية زيادةَ التضّخمِ والنظريةِ النقديةِ للتضّخمِ، وتشير النتائج إلى أن تأثير المتغيرات النقدية تؤدي دوراً رئيسياً في تحديد ظاهرة التضخم في المدى الطويل، في حين الأسعار الأجنبية وأسعار عدد من المنتجات الغذائية وبالشكل خاص في البرازيل يكون لها تأثير كبير في ديناميكية التضخم في

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a336

الأمد القصير. بحثت دراسة Mosayeb and Mohamma (2009) عن المحددات الرئيسة للتضخم في ايران مستخدمة بيانات السلاسل الزمنية للمدة 1971-2006، مستعينة بطريقة الانحدار الذاتي الموزع لاكتشاف تأثير المتغيرات في المدى الطويل، وتوصلت إلى أن عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والتغيير في الأسعار المحلية والأسعار الخارجية أسهمت بشكل إيجابي في خفض الأسعار المحلية . في حين اوضحت دراسة Olatunji وآخرون (2010) العوامل التي تؤثر في التضخم في نيجيريا مستخدمة اختبار جوهانسن في التكامل المشترك والتي تبين من خلالها ان سعر الصرف والإنفاق الحكومي العام لها تأثير سلبي في معدل التضخم في نيجيريا. هدفت دراسة Durevall and Sjö (2012) إلى معرفة المحددات الرئيسية للتضخم في أثيوبيا وكينيا وذلك بتطبيق أنموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت إلى أن أسعار الغذاء العالمية وسعر الصرف يكون لها تأثير المدى الطويل، في حين أن النمو النقدي وصدمات المنتجات الزراعية يكون لها تأثيرات في المدى القصير والمتوسط. اوضحت دراسة يوسفات (2012) العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة 1970 – 2009 باستخدام أنموذج خان وصنهاجي لتحديد عتبة التضخم، وكانت نتيجة الدراسة أن عتبة التضخم في الجزائر 6% معنى ذلك أن معدلات التضخم التي تكون أكبر من 6% قد تسبب الضرر للنمو الاقتصادي. القت دراسة Michael (2013) الضوء على محددات التضخم في جنوب أفريقيا مشيرة إلى أن معدل الفائدة الاسمي وعرض النقد والإنفاق الحكومي ليس من المرجح أن يكون له تأثير في الأسعار في المدى القصير، بينما عد الناتج المحلي الإجمالي أحد المحددات الرئيسة للتضخم في المدى القصير، في حين أن عرض النقد يكون له تأثير في المدى الطويل، واستخدمت الدراسة اختبارات السببية لجرانجر وأوضحت بأن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم وكذلك من التضخم باتجاه عرض النقد. يتضح من النقاش اعلاه ان دراستنا تخلف عن الدراسات السابقة في ثلاثة اضافات : تقسيم العوامل المؤثرة الى عوامل داخلية وخارجية، اعتماد بيانات حديثة وتطبيق اساليب قياسية متقدمة.

2.4 اتجاهات التضخم وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

يوضح الشكل (1) اتجاهات العلاقة بين التضخم ومتغيرات الاقتصاد الكلي مع الزمن لسنوات مختارة والتي نستنتج من خلالها : ان معدل التضخم في تركيا كان متذبذبا ولكنه اتجه للاستقرار في السنوات الأخيرة من الدراسة، وذلك بسبب اعتماد البنك المركزي سياسة نقدية تقشفية صارمة رافقها اصلاحات جوهرية داخلية وخارجية، إذ قامت الحكومة بإدخال عدد من القوانين التي عملت على استقلالية البنك المركزي وحل مشاكله مع الخزانة العامة وترشيد الانفاق الحكومي وتسديد العديد من الديون المتعثرة وتقليص المديونية الخارجية وخصخصة العديد من الشركات الحكومية والمحافظة على استقرار سعر الفائدة بعد ان كانت مرتفعة قبل عام نتيجة التقلبات المستمرة في الأسعار العالمية وتذبذب قيمة الليرة التركية كل ذلك ساهم في استقرار معدل التضخم في تركيا.

شكل (1) : إتجاهات التضخم وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في تركيا

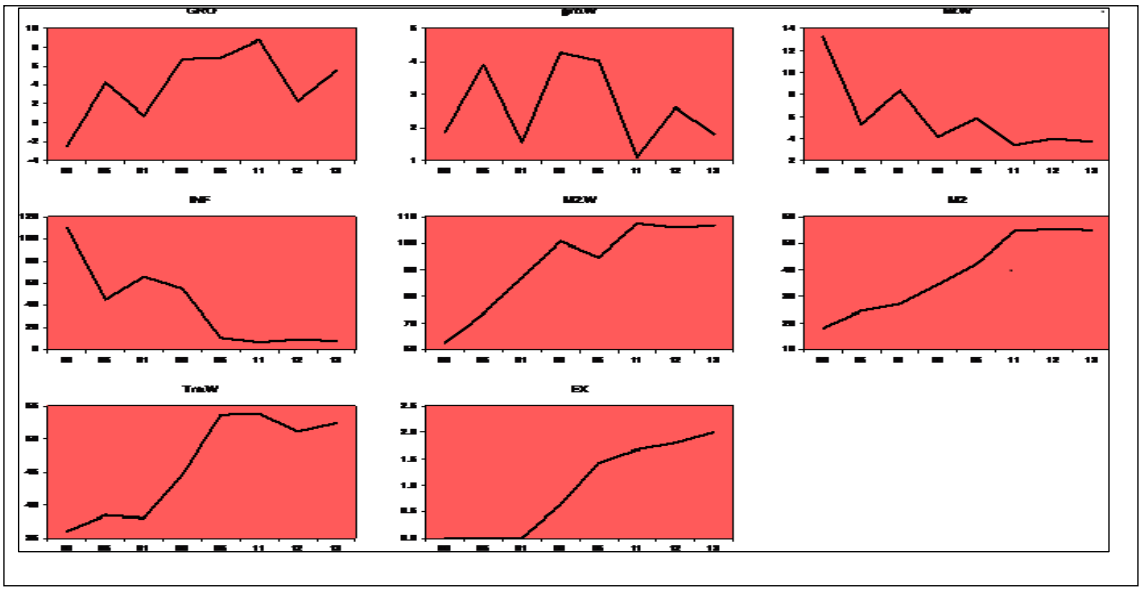

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2013

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a336

3. الجانب التطبيقي

3.1 النموذج المقدر

تقوم هذه الدراسة باتباع خط مخالف لمعظم الدراسات التطبيقية السابقة من حيث اختيار عدد من العوامل التي لها دوراً في التأثير في مستوى التضخم وتقسيمها الى عوامل داخلية محلية و عوامل خارجية، مفترضين أن الدالة تأخذ الشكل الخطي الاتي:

$$INF = f(GRO, EX, M_2, R, U, RP, TRA.W, M_2.W, INF.W.GRO.W)$$

إذ تمثل (INF) معدلات التضخم، و(GRO) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و(EX) سعر الصرف، و(M_2) عرض النقد، و(R) سعر الفائدة، و(U) معدل البطالة، و(RP) أسعار النفط، ، و (TRA.W) التجارة العالمية، و(M_2.W) عرض النقد العالمي، و(INF.W) التضخم العالمي، و(GRO.W) النمو العالمي و (ε_t) حد الأخطاء العشوائية. كما اعتمد الباحث أسلوب التحليل من العام الى الخاص (General to Specific Modeling) المقدم من قبل (Hendry, 1995)، والمتضمن ادخال كافة المتغيرات المطلوب تقديرها ضمن حركة ديناميكية بين المتغير التابع ذو التخلف الزمني والمتغيرات المستقلة، ومن ثم إسقاط المتغيرات غير المعنوية تدريجياً حتى نصل الى اهم المتغيرات المؤثرة في التضخم. تم اولاً اجراء اختبارات جذر الوحدة وفق معيارين Dickey Fuller و Philip- Perron للتأكد من استقرارية السلسلة الزمنية وتكاملها تم الاعتماد على نموذج جوهانسون جيسليس (Johansen Juselius) لأجراء التكامل المشترك ومعرفة العلاقة التوازنية، اعتمد الباحث أيضاً على نموذج عدم التجانس المشروط للانحدار الذاتي Antorggrisive Conditional Heteroscedasticity (ARCH) الذي يستخدم عادةً في النماذج المالية والنقدية والزراعية، لتوضيح عنصر المخاطرة أو عدم التأكد (Uncertainty) أي يقيس التقلبات (Volatility) في تباين السلسلة (Variance)، وتم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) لتقدير العلاقة في المدى القصير، وبعدها اجراء سببية جرانجر (Granger Causality) لمعرفة اذ ما كانت هناك علاقة سببية بين المتغيرات ونوعية هذه العلاقة هل هي احادية ام تبادلية.

3.2 نتائج التقدير وتحليل النتائج

يوضح الجدول (1) بان بيانات سلسلة النمو الاقتصادي المحلي والعالمي والتضخم العالمي تستقر في قيمتها الاولية "Level" وذلك لان قيمة t المحتسبة اكبر من قيمة من قيمة t الجدولية عند مستوى المعنوية 5% وعلية سوف نرفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة ونقبل بالفرضية البديلة. اما بالنسبة لبيانات سلسلة سعر الصرف ومعدل التضخم والبطالة وعرض النقد العالمي والمحلي وسعر الصرف وسعر الفائدة والتجارة العالمية لا تستقر الا بعد اخذ الفروق الاولى لها ـ First Difference.

ويبين الجدول (2) اختبارات التكامل المشترك، والذي يظهر فية ان القيمة العظمى (Max – Eigen Statistic) اقل من القيمة الحرجة (Critical Value) عند مستوى معنوية 5% وبذلك فاننا نقبل بالفرضية البديلة بوجود متجه واحد على الاقل للتكامل المشترك مما يدل على وجود توليفة خطية مستقرة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل. بينما تشير النتائج في الجزء الأول من الجدول 3 العلاقة بين مستوى التضخم والعوامل الاقتصادية الأخرى من خلال نموذج (ARCH) التي تبين ان عرض النقد العالمي كان ذا تأثير عكسي في معدل التضخم وهذه النتيجة تتطابق مع الواقع الفعلي كون تركيا ذات مديونية عالية وذات انفتاح اقتصادي تجاري ومالي كبير مع العالم الخارجي، كما ان ارتفاع معدل البطالة ادى الى ارتفاع نسبة الاعالة الاستهلاكية مما اثر سلبا في الاسعار واخيرا فان هذا الانفتاح الخارجي الواسع عرض الاقتصاد الى صدمات خارجية انتقلت من الخارج واثرت سلبا في النمو الاقتصادي مثل الازمة العالمية 2008 وازمة الدين الاوربي 2011 وغيرها. بينما يوضح الجزء الثاني من الجدول 3 بان العوامل الداخلية هي العوامل المهيمنة على مستوى الاسعار في تركيا، أذ أن معدل البطالة كان في حالة تصاعد بعد عام 2008 بسبب الأزمة الاخيرة، كما أن النمو السكاني وبالتالي نسبة الاعالة ساهم في زيادة النفقات الاستهلاكية والتي دفعت الاسعار نحو الارتفاع بشكل ملحوظ، وكان للانفاق العسكري الباهظ اثر بالغ الاهمية في زيادة معدلات التضخم، إذ بلغت كلفة إنشاء 32 مشروع عسكري ما يقارب 20 مليار دولار. ويوضح الجدول (4) نتائج اتجاه السببية بين التضخم والعوامل الداخلية والخارجية المسببة له، وتشير النتائج الى أنه هناك علاقة سببية احادية الاتجاه من سعر الصرف والنمو في الناتج المحلي الاجمالي والتجارة العالمية والانفاق العسكري باتجاه التضخم وعلاقة سببية متبادلة بين التضخم والبطالة. كما يوضح الجدول ان التضخم هو نتيجة (وليس المسبب) لتذبذب متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية وهذه النتجة مهمة جدا لواضعي السياسة الاقتصادية التركية اذ ترشدهم الى مؤطى الخلل في الاداء الاقتصادي من اجل وضع الحلول المناسبة لها.

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a336

4. الاستنتاجات والتوصيات

4.1 الاستنتاجات

1. تشير النتائج الى هيمنة المتغيرات الداخلية (البطالة، الانفاق العسكري) في التأثير على مستوى الاسعار في تركيا.
2. أن معدل البطالة من أهم الاسباب التي تكون لها أثر مباشر على مستوى الاسعار، إذ تصاعد معدل البطالة بشكل حاد بعد عام 2008 بسبب الأزمة العالمية ليصل إلى 14%، وسرحت الشركات ما يقارب 100 إلف عامل عام 2009، وهذه النتيجة متوافقة مع وجهة النظر الكنزية التي تعكس العلاقة الاقتصادية بين معدل التضخم والبطالة وفق منحنى فليبس.
3. ساهم الانفاق العسكري الباهظ في تركيا في دفع معدلات التضخم نحو الارتفاع، أذ ان الالية العسكرية فيها تستهلك نسبة كبيرة من موازنة الدولة والتي لا تخضع لسيطرة الحكومة والبرلمان التركي.
4. هناك علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي، إذ إن ارتفاع معدلات الأسعار ادى الى إضعاف الحافز الفردي على الادخار وزيادة التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي الحالي (ما دامت هناك توقعات بشأن استمرار ارتفاع مستويات الأسعار)، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى إضعاف حافز الاستثمار، ومن ثمَ تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

4.2 التوصيات

1. تخفيض الانفاق العسكري والحد من معدلات البطالة عن طريق ايجاد مشاريع منتجة وخلق تعاون اقليمي (تجاري ومالي) مع دول الجوار يمكن ان يكون احد الحلول الجوهرية للحد من ارتفاع الاسعار وتدهور قيمة الليرة التركية.
2. العمل على استقلالية البنك المركزي، اذ يجب ان تكون قرارتها مستقلة خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية، وقد عملت تركيا على هذا الهدف في الفترة الاخيرة بشكل واضح.
3. اعطاء الاولوية لهدف تحقيق استقرار في الاسعار واتباع سياسة صرف مرنة.
4. تقديم المزيد من التحفيزات لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لما لها من دور ايجابي في تقديم التكنولوجيا وتشجيع الصادرات التركية، والحد من الانواع الاخرى من الاموال الاجنبية مثل القروض قصيرة الاجل لما لها من اثار سلبية مدمرة على الاقتصاد

قائمة المصادر

1. أسماعيل، ميثم اللعيبي واحمد هادي سلمان، (2010)، التضخم في العراق ما بعد 2003 مؤشرات ومعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 24، بغداد، العراق.
2. ابدجمان، مايكل، (2012)، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
3. الجراح، محمد بن عبد الله، (2011)، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السابع والعشرين، العدد1، دمشق، سوريا. الصفحات (133-153)
4. العبد، فدوى على حسين، (2006)، العوامل المؤثر في معدلات التضخم في تركيا للمدة (1985-2005)، مركز الدرأسات الأقليمية، المجلد الثامن، العدد 26، جامعة الموصل، العراق. الصفحات (263-279)
5. العمر، حسين، (2007)، محددات التضخم بدولة الكويت، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثالث والعشرين، العدد 2، الكويت.
6. الزامل، نجلاء صالح، (2008)، محددات التضخم في الاقتصاد السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدرأسات العليا، جامعة الملك سعود.
7. الجلال احمد محمد صالح، (2006)، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر.
8. الهجهوج، حسن بن رفدان، (2009)، محددات التضخم في مجلس التعأون الخليجي العربي : أسلوب التكامل المشترك، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، الرياض، المملكة العربية السعودية.
9. الوادي، محمود حسين، وأحمد عارف العساف، (2009)، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الاردن.
10. العبدلي، عابد، (2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، العدد 32، جامعة الازهر.
11. المصبح، عماد الدين احمد، (2006)، محددات التضخم في سورية خلال المدة (1970-2004)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد4، العدد34، جامعة الكويت، الكويت. الصفحات (145-171)
12. خنجر، محمد محسن، (2010)، مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(1990-2007) واتجاهاتها المستقبلية، أطروحة دكتوره غير منشورة، جامعة المستنصرية .
13. هتهات، سعيد، (2006)، دراسة اقتصادية وقياسية بظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
14. يوسفات، علي، (2012)، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009)، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ادرار، الجزائر.

المصادر الاجنبية

1. Brieuc M, and Santiago P, (2008), Inflation Determinants in Paraguay : Cost Push Versus Demand Pull Factors, International Monetary Fund Working Paper WP/08/270.
2. Dick Durevall and Bo Sjö, (2012), The Dynamics of Inflation in Ethiopia and Kenya, African Development Bank Group, Working Paper Series http : /www.afdb.org
3. Dickey, D and W. A. Fuller, 1981, Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrica, Vol.49 : 1057-1072 .
4. Engle, Robert and Clive Granger 1987, cointegration and error correction : Representation, Estimation and Testing, Econometrica, 55, 251-276.

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a336

12. Robert Engle, (2001), The Use of ARCH/GARCH Models in Applied Econometrics, Journal of Economic Perspectives, Vol 15, Nu 4.
13. Robin, Grier and Kevin Grier, (2003), On the Effects of Inflation and Inflation Uncertainty in mexico, journal of Development Economic, Vol. 80, 115-129.
14. Vikesh Gokal and Subrina Hanif , (2004), Relationship Between Inflation and Economic Growth, Economics Department Reserve Bank of Fiji, Working Paper.
15. Zou, Yang, 2006, Empirical Studies on The Relationship Between Public and Private Investment and GDP Growth, Applied Economic, No., 38, 1259-1270.

5. Granger, Clive (2003), Time series Analysis, Cointegration, and applications, the Nobel lecture, Stockholm, December., Journal of Econometrics, 60, : 203-233.
6. Granger, C; and Lin, J., 1995, Causality in the Long run, Econometric Theory, 11 : 530-36 .
7. Granger, C;and Newbold, P., 1996, Forecasting Economic Time Series, New York, Academic Press.
5. Khan, A. A., Bukhari, S. K. H. and Ahmad, Q. M. (2007), Determinants of Recent Inflation in Pakistan, MPRA Paper No. 16254, 1 – 16
6. Gujarati, Damodar, (2011), Econometrics By Example, Palgrave Macmillan, USA.
7. Lim, C. H. and Papi, L, (1997) An Econometric Analysis of the Determinants of Inflation in Turkey, International Monetary Fund-Working paper, No. 170, 1 – 32.
8. Hendry, D.F, 1995, Dynamic Econometrics, Oxford, Oxford University Press, UK,
9. Metin, K., (1995), The Analysis of Inflation : The Case of Turkey (1948-1988), Capital Market Board, No.20. 5-25.
10. Michael Adusei, (2013), Is Inflation in South Africa a Structural or Monetary Phenomenon, British Journal of Economics, Management & Trade, 3(1) : 60-72.
11. Mosayeb and Mohammad, (2009), Sources of inflation in Iran : on Appliction of the ARDL Approach, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, Volume, 6-1.

جدول (1) : اختبارات جذر الوحدة

Variable	Augmented Dickey Fuller				Philips – Perron (PP)			
	Level		First Difference		Level		First Difference	
	No Trend	Trend	No Trend	Trend	No Trend	Trend	No Trend	Trend
EX	0.115 (-2.954)	-2.099 (-3.552)	-3.321 (-2.954)	-3.557 (-3.552)	0.174 (-2.954)	-1.800 (-3.552)	-3.387 (-2.957)	-3.561 (-3.557)
GRO	-6.629 (-2.954)	-6.519 (-3.552)	.....	.....	-7.461 (-2.954)	-7.370 (-3.552)	.....	.....
INC	-6.642 (-2.954)	-6.539 (-3.552)	.....	.....	-7.632 (-2.954)	-7.457 (-3.552)	.....	.....
INF	-2.210 (-2.954)	-2.293 (-3.552)	-7.792 (-2.954)	-7.697 (-3.552)	-2.638 (-2.954)	-2.557 (-3.552)	-8.312 (-2.957)	-7.697 (-3.557)
M_2	-0.237 (-2.954)	-3.118 (-3.552)	-8.090 (-2.954)	-8.014 (-3.552)	-0.660 (-2.954)	-3.118 (-3.552)	-11.51 (-2.957)	-19.91 (-3.557)
R	-1.715 (-2.954)	-1.948 (-3.552)	-7.107 (-2.954)	-7.606 (-3.552)	-1.878 (-2.954)	-2.446 (-3.552)	-7.003 (-2.957)	-7.627 (-3.557)
U	-2.049 (-2.954)	-2.297 (-3.552)	-6.350 (-2.954)	-6.295 (-3.552)	-2.045 (-2.954)	-2.226 (-3.552)	-6.655 (-2.957)	-6.905 (-3.557)
TAR. W	-0.840 (-2.954)	-2.591 (-3.552)	-7.936 (-2.954)	-7.811 (-3.552)	-0.805 (-2.954)	-2.591 (-3.552)	-7.897 (-2.957)	-7.780

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a336

								(-3.557)
$M_2.W$	-1.858 (-2.954)	-2.585 (-3.552)	-5.593 (-2.954)	-5.684 (-3.552)	-2.432 (-2.954)	-2.351 (-3.552)	-5.702 (-2.957)	-6.526 (-3.557)
$INF.W$	-3.602 (-2.954)	-3.968 (-3.552)	.....	.....	-3.656 (-2.954)	-3.693 (-3.552)	.....	.....
$GRO.W$	-4.286 (-2.954)	-4.300 (-3.552)	.....	.....	-4.462 (-2.954)	-4.640 (-3.552)	.....	.....

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي "EViews "7

جدول (2) : اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون

Hypothesized	Eigenvalue	Max – Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
$r = 0$	0.949245	95.38374	56.70519	0.0000
$r \leq 1$	0.803779	52.11245	50.59985	0.0345
$r \leq 2$	0.689968	37.47456	44.49720	0.2366
$r \leq 3$	0.598602	29. 20968	38.33101	0.3750
$r \leq 4$	0.517704	23.33432	32.11832	0.3942
$r \leq 5$	0.470089	20.32150	25.82321	0.2252
$r \leq 6$	0.369813	14.77564	19.38704	0.2061
$r = 7$	0.195430	6.958312	12.51798	0.3489

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي "EViews "7

الجدول (3) : تقدير العلاقة بين التضخم وعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في تركيا

قياس التذبذبات وفق أنموذج ARCH								
المتغيرات	β_s	Pro (%5)	R^2	R^{2adj}	F	L.LK	AIC	SC
GRO	0.192-	10.00	0.84	0.78	.441	.01-12	77.	8.2
$M_2.W$	-0.177	0.001						
U	-6.747	0.001						
C	0.458	0.000						
تحليل علاقة قصيرة الأجل								
المتغيرات	β_s	T (%5)	R^2	R^{2adj}	F	L.LK	AIC	SC
INF	600.2	2. 552*	0.68	0.60	5.16	-107.7	7.857	8.505
$M_2.W$	0.207	2.733*						
U	-0.049	-3.023						
T.Z	0.200	.6973						
ECM	-0. 314	-5.588						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي "EViews "7

(*) مستوى المعنوية عند 10%

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a336

جدول (4) : تقدير العلاقة السببية لكرنجر

The Direction of the relationship	F	Probability	Lags	Results	Relation Result
$EX \rightarrow INF$	9.113	0.0051	1	Cause	احادية
$GRO \rightarrow INF$	5.480	0.0261	1	Cause	احادية
$INC \rightarrow INF$	5.424	0.0268	1	Cause	احادية
$TRA\text{-}W \rightarrow INF$	4.621	0.0398	1	Cause	احادية
$U \rightarrow INF$	8.590	0.0064	1	Cause	اتجاهين

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي "7" EViews

ملحق (1) : البيانات المستخدمة في التقدير للاطلاع وليست للنشر

year	Inf	Ex	m2	R	inc	Rp	Po	gro	M2.W	Tra.W	Inf.W	gro.W
1980	110.2	8E-05	18.0	8	-4.7	0.9	2.3	-2.4	62.3	36.1	13.2	1.9
1981	36.6	1E-04	22.5	26.5	2.5	0.8	2.3	4.9	63.6	38.4	10.4	2.2
1982	30.8	2E-04	25.6	45	1.2	0.8	2.3	3.6	66.9	38.8	8.4	0.4
1983	31.4	2E-04	25.1	45.3	2.6	0.7	2.3	5.0	70.3	37.4	7.4	2.8
1984	48.4	4E-04	25.1	51.4	4.3	0.6	2.2	6.7	71.8	36.7	7.6	4.8
1985	45.0	5E-04	24.4	49.2	2.0	0.5	2.1	4.2	73.4	38.4	5.3	3.9
1986	34.6	7E-04	27.9	40.6	4.9	0.2	2.0	7.0	80.8	37.8	4.7	3.3
1987	38.8	9E-04	29.2	35	7.4	0.3	1.9	9.5	84.7	34.9	6.0	3.6
1988	73.7	1E-03	27.9	49	0.4	0.2	1.9	2.3	87.4	35.4	6.1	4.7
1989	63.3	2E-03	26.8	53.5	-1.5	0.3	1.8	0.3	87.7	36.4	6.9	3.8
1990	60.3	3E-03	23.7	47.5	7.4	0.3	1.7	9.3	85.1	37.7	7.6	3.0
1991	66.0	4E-03	27.1	62.7	-1.0	0.3	1.7	0.7	87.2	38.0	8.3	1.6
1992	70.1	7E-03	27.8	68.7	3.3	0.3	1.6	5.0	87.7	37.8	6.9	2.1
1993	66.1	1E-02	25.2	64.6	5.9	0.2	1.6	7.7	90.4	38.8	7.2	1.8
1994	106.3	3E-02	31.6	87.8	-6.2	0.2	1.6	-4.7	89.1	38.5	9.6	3.3
1995	88.1	5E-02	32.2	76	6.2	0.2	1.6	7.9	90.4	39.7	8.4	2.9
1996	80.3	8E-02	36.6	80.8	5.7	0.2	1.6	7.4	87.7	41.8	5.8	3.4
1997	85.7	2E-01	37.1	79.5	5.9	0.2	1.6	7.6	87.5	42.4	4.6	3.7
1998	84.6	3E-01	28.8	80.1	0.7	0.1	1.5	2.3	90.6	44.1	4.2	2.4
1999	64.9	4E-01	39.1	78.4	-4.8	0.1	1.5	-3.4	100.0	44.3	3.8	3.3
2000	54.9	6E-01	34.5	47.1	5.2	0.2	1.5	6.8	100.8	44.6	4.2	4.3
2001	54.4	1E+00	45.5	74.8	-7.1	0.2	1.5	-5.7	98.4	48.8	3.4	1.6
2002	45.0	2E+00	39.9	50.5	4.7	0.1	1.4	6.2	97.4	48.4	3.3	2.0
2003	25.3	2E+00	35.2	37.7	3.8	0.1	1.4	5.3	97.7	47.8	3.9	2.7
2004	10.6	1E+00	34.6	24.3	7.9	0.1	1.4	9.4	96.6	48.3	5.1	4.1
2005	10.1	1E+00	40.5	20.4	7.0	0.2	1.3	8.4	95.1	51.5	4.9	3.6
2006	10.5	1E+00	42.3	21.6	5.5	0.2	1.3	6.9	94.8	53.7	5.9	4.0
2007	8.8	1E+00	43.8	22.5	3.4	0.1	1.3	4.7	95.1	56.5	5.8	3.9
2008	10.4	1E+00	48.6	22.9	-0.6	0.2	1.2	0.7	98.6	57.3	8.3	1.5
2009	6.3	2E+00	54.6	17.7	-6.0	0.1	1.2	-4.8	110.5	59.2	2.2	-2.0
2010	8.6	2E+00	56.1	16.4	7.8	0.2	1.3	9.2	104.6	48.5	4.7	4.2
2011	6.5	2E+00	54.7	17.05	7.4	0.2	1.3	8.8	107.5	53.8	3.4	1.1
2012	8.9	2E+00	55.4	16.7	0.9	0.2	1.3	2.2	106.0	51.1	4.0	2.6
2013	7.7	2E+00	55.0	16.9	4.4	0.2	1.3	5.5	106.7	52.4	3.7	1.8

International Monetary Fund (IMF), 2013, Outlook Databases, Washington, D.C

World Bank, 2012, Global Development Finance, World Bank, Washington, D.C

World Development Indicators, 2014, WDI, Database- International

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a336